S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25070/Add.27
15 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

بيان موجز من الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل

إضافة

عملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، يقدم الأمين العام البيان الموجز التالي.

ترد قائمة بالبنود المعروضة حاليا على مجلس الأمن في الوثائق S/25070 المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، و S/25070/Add.4 المؤرخة ٤ شباط/فبراير ١٩٩٣، و S/25070/Add.7 المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣، و S/25070/Add.8 المؤرخة ٨ آذار/مارس ١٩٩٣، و S/25070/Add.10 المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣ و S/25070/Add.13 المؤرخة ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ و S/25070/Add.17 المؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣ و S/25070/Add.19 المؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و S/25070/Add.23 المؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ و S/25070/Add.24 المؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ و S/25070/Add.26 المؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣.

وخلال الأسبوع المنتهي في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن إجراء بشأن البنود التالية:

قبول أعضاء جدد (انظر S/7382 و S/7564 و S/8301 و S/8555 و S/8815 و S/8896 و S/9961 و S/10121 و S/10296 و S/10327 و S/10351 و S/10462 و S/10762 و S/10770/Add.1 و S/10855/Add.25 و S/10855/Add.29 و S/11185/Add.22 و S/11185/Add.23 و S/11185/Add.24 و S/11185/Add.31 و S/11185/Add.32 و S/11593/Add.31 و S/11593/Add.32 و S/11593/Add.33 و S/11593/Add.38 و S/11593/Add.39 و S/11593/Add.41 و S/11593/Add.48 و S/11935/Add.25 و S/11935/Add.33 و S/11935/Add.36 و S/11935/Add.45 و S/11935/Add.46 و S/11935/Add.47 و S/11935/Add.48 و S/12269/Add.27 و S/12269/Add.29 و S/12520/Add.32 و S/12520/Add.48 و S/13033/Add.36 و S/13737/Add.7 و S/13737/Add.30 و S/14326/Add.27 و S/14326/Add.38 و S/14326/Add.45 و S/15560/Add.38 و S/16270/Add.7 و S/21100/Add.15 و S/21100/Add.32 و S/22110/Add.31 و S/22110/Add.36 و S/23370/Add.2 و S/23370/Add.3 و S/23370/Add.4 و S/23370/Add.5 و S/23370/Add.6 و S/23370/Add.7 و S/23370/Add.8 و S/23370/Add.19 و S/23370/Add.20 و Corr.1 و S/23370/Add.26 و S/23370/Add.27 و S/25070/Add.1 و S/25070/Add.14 و S/25070/Add.21)

عمم الأمين العام، بمذكرة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26039)، الطلب المقدم من إمارة أندورا من أجل قبولها عضوا في الأمم المتحدة، الوارد في رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من رئيس حكومة إمارة أندورا.

ونظر مجلس الأمن، في جلسته ٣٢٥٠ المعقودة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، في طلب إدارة أندورا قبولها عضوا في الأمم المتحدة.

وفي الجلسة نفسها، ووفقا لأحكام المادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، وبالنظر الى عدم وجود أي اقتراح مخالف، أحال رئيس مجلس الأمن طلب إمارة أندورا الى اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد لدراسته وتقديم تقرير بشأنه.

وفي الجلسة ٣٢٥١ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٣، كان معروضا على مجلس الأمن تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد (S/26051)، الذي يوصي المجلس بالاجماع بمشروع قرار يتعلق بطلب إمارة أندورا قبولها عضوا في الأمم المتحدة.

وفي تلك الجلسة، ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة جرت فيما بين أعضاء المجلس، وبناء على اقتراح من الرئيس، اعتمد مجلس الأمن، بدون تصويت، مشروع القرار الوارد في الفقرة ٤ من تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد، بصفته القرار ٨٤٨ (١٩٩٣).

وفيما يلي نص القرار ٨٤٨ (١٩٩٣):

إن مجلس الأمن،

وقد درس طلب إمارة أندورا قبول عضويتها في الأمم المتحدة (S/26039)،

يوصي الجمعية العامة بقبول إمارة أندورا عضوا في الأمم المتحدة.

ووفقا للتوصية الواردة في الفقرة ٣ من تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد، وبغية تقديم توصيته الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين المستأنفة، قرر مجلس الأمن إلغاء المهلة الزمنية المنصوص عليها في الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٦٠ من نظامه الداخلي المؤقت.

وذكر الرئيس أنه سيقوم فورا بإبلاغ قرار مجلس الأمن الذي يوصي بقبول إمارة أندورا عضوا في الأمم المتحدة الى الأمين العام ليحيله الى الجمعية العامة وفقا لأحكام المادة ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وبعد ذلك أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس (S/26054):

"قرر مجلس الأمن أن يوصي الجمعية العامة بقبول إمارة أندورا عضوا في الأمم المتحدة، ونيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أقدم تهنئتي لإمارة أندورا بهذه المناسبة التاريخية.

"ويلاحظ المجلس مع عظيم الارتياح التزام إمارة أندورا الرسمي بدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والوفاء بجميع ما ينص عليه من التزامات. وإننا لنتطلع الى اليوم الذي ستنضم إلينا فيه قريبا إمارة أندورا بصفتها عضوا في الأمم المتحدة والى العمل الوثيق مع ممثليها".

الحالة في جورجيا (انظر S/23370/Ad.40 و S/25070/Add.4 و S/25070/Add.26)

استأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته ٣٢٥٢ المعقودة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، وكان معروضا عليه تقرير الأمين العام بشأن ابخازيا، جمهورية جورجيا (S/26023 و Add.2).

ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل جورجيا، بناء على طلبه، للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

ووجه الرئيس الانتباه الى مشروع قرار (S/26053)، كان قد أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس الى تنقيح لمشروع القرار S/26053 في صيغته المؤقتة.

ثم بدأ مجلس الأمن التصويت على مشروع القرار S/26053، كما نقح في صيغته المؤقتة، ثم اعتمده بالاجماع بصفته القرار ٨٤٩ (١٩٩٣).

وفيما يلي نص القرار ٨٤٩ (١٩٩٣):

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26023 و Add.2)،

وإذ يشير الى البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ و ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بشأن الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا (S/24542 و S/24637 و S/25198)،

وإذ يشير الى اتفاق موسكو المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (S/24523)،

وإذ يؤيد النهج المبين في رسالة الأمين العام المؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٣ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/25756)،

وإذ يلاحظ مع القلق تصاعد القتال مؤخرا حول سوخومي،

وإذ يؤكد من جديد البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26032) والذي دعا بصفة خاصة جميع الأطراف الى احترام اتفاق وقف اطلاق النار المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يؤكد على ما يعلقه من أهمية، في سياق وزع المراقبين العسكريين، على وجود وقف لإطلاق النار وعملية للسلم وتنفيذهما بمشاركة فعالة من قبل الأمم المتحدة،

١ - يحيط علما مع التقدير بالملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام؛

٢ - يطلب الى الأمين العام أن يوفد مبعوثه الخاص الى المنطقة للمساعدة في التوصل الى اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار؛ وأن يشرع على الفور فيما يلزم من استعدادات، بما في ذلك الاتصال بالدول الأعضاء التي قد يكون بمقدورها إتاحة مراقبين وإيفاد فريق للتخطيط الى المنطقة، من أجل إرسال ٥٠ من المراقبين العسكريين الى جورجيا بمجرد تنفيذ وقف إطلاق النار؛

٣ - يطلب كذلك الى الأمين العام أن يخطر المجلس، التماسا لقراره، عند تنفيذ وقف إطلاق النار وعندما تسمح الظروف، من وجهة نظره، بوزع المراقبين، وأن يتقدم بتوصيات في تلك المرحلة بشأن ولايتهم، ويعلن استعداده للتصرف على وجه السرعة لدى ورود ذلك الإخطار؛

٤ - يرحب في هذا السياق بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل الشروع في عملية للسلم تضم أطراف النزاع وتشارك فيها حكومة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري؛

٥ - يؤيد التعاون المستمر بين الأمين العام والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في جهودهما الرامية الى إحلال السلم بالمنطقة؛

٦ - يدعو حكومة جمهورية جورجيا الى أن تدخل على وجه السرعة في مناقشة مع الأمم المتحدة حول عقد اتفاق بشأن مركز القوات، بغرض تيسير وزع المراقبين في وقت مبكر عندما يقرر المجلس ذلك؛

٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

الحالة في موزامبيق (انظر S/23370/Add.41 و S/23370/Add.43 و S/23370/Add.50 و S/25070/Add.15).

استأنف مجلس الأمن نظره في البند في جلسته ٣٢٥٣ المعقودة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. وكان معروضا عليه تقرير الأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق (S/26034).

ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل موزامبيق، بناء على طلبه، الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

ووجه الرئيس الانتباه الى مشروع قرار (S/26055)، كان قد أعد خلال مشاورات المجلس.

ووجه الرئيس أيضا انتباه أعضاء المجلس الى تنقيح لمشروع القرار S/26055 في صيغته المؤقتة.

ثم بدأ مجلس الأمن التصويت على مشروع القرار (S/26055)، كما نُقح شفويا في صيغته المؤقتة، واعتمده بالاجماع بصفته القرار ٨٥٠ (١٩٩٣).

وفيما يلي نص القرار ٨٥٠ (١٩٩٣):

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٨١٨ (١٩٩٣) المؤرخ ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٣،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26034)،

وإذ يكرر الإعراب عما يعلقه من أهمية على اتفاق السلم العام بشأن موزامبيق (S/24635) وعلى وفاء جميع الأطراف، في الوقت المناسب وبحسن نية، بالالتزامات الواردة به،

وإذ يشعر ببالغ القلق لعدم التغلب تماما على التأخيرات في تنفيذ الجوانب الرئيسية من اتفاق السلم العام،

وإذ يشعر بالتشجيع فيما يتصل بالجهود التي تبذلها حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار،

وإذ يلاحظ مع الارتياح توقيع الاتفاق المتعلق بمركز القوات بين حكومة موزامبيق والأمم المتحدة، والوزع الكامل لجميع كتائب المشاة الرئيسية التابعة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق،

وإذ يلاحظ مع الارتياح أيضا الإنجاز الناجح لانسحاب قوات زمبابوي وملاوي على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلم العام،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26034)؛

٢ - يثني على الممثل الخاص للأمين العام، وقائد قوات عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وأفراد العملية العسكريين والمدنيين، الذين يتصدون بتصميم وتفان للمهمة الصعبة المتمثلة في مساعدة شعب موزامبيق على تحقيق السلم الدائم والديمقراطية في بلده؛

٣ - يرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ أحكام اتفاق السلم العام، ولكنه يشدد على الإعراب عن قلقه إزاء عدم التغلب تماما على التأخيرات التي أبلغ بها الأمين العام من قبل، وخاصة بالنسبة لتجميع وتسريح القوات، وتشكيل قوات مسلحة موحدة جديدة، وإنهاء الترتيبات الخاصة بالانتخابات؛

٤ - يشدد في هذا الصدد على ما يعلقه من أهمية بشأن إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤؛

٥ - يرحب باتفاق الأطراف على عقد اجتماع بين رئيس جمهورية موزامبيق ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية في مابوتو في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ من أجل معالجة القضايا الرئيسية المتصلة بتنفيذ اتفاق السلم العام؛

٦ - يدعو حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية أن تتعاونا تعاونا كاملا مع الأمين العام وممثله الخاص فيما يبذلانه من جهود للعمل على حل هذه الصعوبات، وأن توافقا دون تأخير على الجدول الزمني المنقح لتنفيذ أحكام اتفاق السلم العام على أساس البارامترات العامة الوارد وصفها في الفقرات ٢١ - ٢٣ من تقرير الأمين العام؛

٧ - يحث حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية على الشروع، بشكل عاجل، في تجميع وتسريح قواتهما دون انتظار لتشغيل كافة مناطق التجميع؛

٨ - يحث أيضا حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية على أن تقوم، دون مزيد من التأخير، بإيفاد أفرادها العسكريين الى المركز العسكري في نيانغا (زمبابوي) من أجل التدريب، بالاشتراك مع الأفراد العسكريين التابعين لحكومة موزامبيق، باعتبارهم العناصر الأولى لقوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة؛

٩ - يوافق على توصية الأمين العام بأن تتولى عملية الأمم المتحدة في موزامبيق رئاسة اللجنة المشتركة المعنية بتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية، على أن يكون من المفهوم تماما أن هذا لا يعني وجود أي التزام من قبل الأمم المتحدة بشأن تدريب القوات المسلحة الجديدة أو تأسيسها، ويشجع حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية على المشاركة بصورة كاملة في أعمال اللجنة؛

١٠ - يشدد على أهمية القيام في وقت مبكر بتشكيل لجنة إدارة الدولة، وعلى تطبيق أحكام اتفاق السلم العام المتعلقة بالادارة العامة في كافة أنحاء البلد؛

١١ - يلاحظ مع التقدير المساعدات والتعهدات المقدمة من الدول الأعضاء من أجل دعم عملية السلم، ويشجع المانحين على توفير مساعدة مناسبة وعاجلة بهدف تنفيذ الجوانب الرئيسية لاتفاق السلم العام؛

١٢ - يلاحظ مع التقدير أيضا مساهمة حكومة ايطاليا في الصندوق الاستئماني الوارد وصفها في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام، ويرحب باعتزام عدد من الدول الأعضاء الأخرى المساهمة في هذا الصدد؛

١٣ - يطلب من الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم بالتطورات المتصلة بالتنفيذ الكامل لأحكام اتفاق السلم العام، وأن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن بحلول ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٣ بشأن حصيلة المناقشات المتعلقة بالجدول الزمني المنقح، بما في ذلك ما يتصل بتجميع وتسريح القوات وتشكيل قوات مسلحة موحدة جديدة؛

١٤ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

- - - - -